

ملخص وافٍ

بين المد والجزر

المجلد 2: المياه في ظل الصراع في الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

إدواردو بورغوميو، وأندريس ياغرسكوغ، وإيشا زافيري، وجيسون روس،
وأحمد خان، وريتشارد دامانيا

ملخص وافٍ

بين المد والجزر

المياه في ظل الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدواردو بورغوميو، وأندريس ياغرسكوغ، وإيشا زافيري، وجيسون روس،
وأحمد خان، وريتشارد دامانيا

يحتوي هذا الكتيب على الموجز الوافي، فضلاً عن قائمة المحتويات للتقرير المعنون "المد والجزر: المجلد 2- المياه في ظل الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (10.1596/978-1-4648-1746-5). ستتاح نسخة من الكتاب الكامل بنسق PDF على هذا الموقع: <https://openknowledge.worldbank.org/> and <http://documents.worldbank.org>، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: www.amazon.com. ويرجى استخدام النسخة الكاملة من التقرير في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والاقتباس.

© 2021، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW, Washington, DC 20433

هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 24 23 22 21

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلاً بالإنجليزية بعنوان Ebb and Flow: Volume 2. Water in the Shadow of Conflict in the Middle East and North Africa in 2021. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي. هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل أو اكتمالها أو ارتباطها بالوضع الراهن، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، ولا يتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق باستخدام، أو عدم استخدام، المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو النتائج الواردة هنا. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، 3.0: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> (CC BY 3.0 IGO) وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسب العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: إدواردو بورغوميو، وأندريس ياغرسكوغ، وإيشا زافيري، وجيسون روس، وأمجد خان، وريتشارد دامانيا. 2021 "بين المد والجزر: المجلد 2- المياه في ظل الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". كتيب الموجز الوافي. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمات—إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: "هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أية مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة".

الاقتباس—إذا قمت أنت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس تقع مسؤوليتها حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: Alex Nabaum c/o thespot © أستخدمت بإذن من Alex Nabaum c/o thespot. تصميم الغلاف: © فيرونیکا إيلينا جادبا، البنك الدولي.

جدول المحتويات

vii..... شكر وتقدير

1..... ملخّص وافٍ

2..... لماذا، وفي أي السياقات تسهم المياه في الصراع والنزوح القسري؟
الفئات الأقلّ حماية هي الأكثر تضرراً؛ من هم السكان النازحون قسراً؟

3..... وأين يعيشون؟ وما هي المخاطر المائيّة التي يواجهونها؟

5..... المياه: فرصة لبناء الصمود ومواجهة التحديات
المرفق أموجز وافٍ: الاستنتاجات الرئيسيّة للتقرير المعنون

10..... "بين المد والجزر: المجلد 1"

10..... المراجع

الأشكال البيانيّة

- الشكل البياني 1 - ملخّص وافٍ. إطار لبحث التفاعل بين المياه والصراع والنزوح القسري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الشكل البياني 2 - ملخّص وافٍ. نهجٌ للجهات الفاعلة في التنمية لتحقيق الأمن المائي للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم في أوضاع الصراع والتنمية
- الشكل البياني 3 - ملخّص وافٍ. نقاط اتخاذ القرارات في استجابة التصدي للمخاطر المائيّة التي يواجهها النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم
- الشكل البياني 4 - ملخّص وافٍ. المياه في ظل الصراع

شكر وتقدير

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير والمطبوعات الرئيسية التي يصدرها قطاع الممارسات العالمية للتنمية المستدامة بالبنك الدولي، وقام بإعداده كل من إدواردو بورغوميو (أخصائي إدارة الموارد المائية)، وأندريس ياغرسكوغ (أخصائي أول إدارة الموارد المائية)، وإيشا زافيري (خبيرة اقتصادية في مجال المياه)، وجيسون روس (خبير اقتصادي أول)، وأمجد محمد خان (برنامج المهنيين الشباب) تحت إشراف ريتشارد دامانيا (رئيس الخبراء الاقتصاديين). كما ساهم في إعداد التقرير كل من آي جو هوانغ (مسؤولة أولى للعمليات)، وأمل طالبي (كبيرة أخصائي إدارة الموارد المائية)، ودومينيك دي وال (خبير اقتصادي أول)، وكاملة غاليسيا (أخصائية التنمية الاجتماعية)، وسالي زغيب (أخصائية أولى في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي)، وسارة كير (أخصائية أولى التنمية الاجتماعية)، وطلايه ليفاني (أخصائية التنمية الاجتماعية). واستفاد فريق العمل المسؤول عن إعداد هذا التقرير استفادةً كبيرة من الإرشادات الإستراتيجية والتوجيهات العامة التي قدّمها يورغن فوجل (نائب الرئيس، مجموعة قطاع الممارسات العالمية للتنمية المستدامة)، وجينيفر سارا (مدير عام قطاع الممارسات العالمية للمياه)، وكارمن نوناي (المديرة بقطاع الممارسات)، وسوما غوش موليك (المديرة بقطاع الممارسات)، وإدارة قطاع الممارسات العالمية للمياه، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويستند التقرير إلى دراسة مرجعية أعدها معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وعنوانها "تحليل السياسات: الهجرة والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (مجد النبر، وريم الحدادين، وبارق محادين، وكريم الشراي، ولينا الحاج).

يتوجه فريق العمل بالشكر إلى الزملاء الذين قاموا بمراجعة التقرير والزملاء الذين قدموا ملاحظات ثاقبة وقيمة أثناء عملية المراجعة: أمل طالبي (كبيرة الإخصائين في إدارة الموارد المائية)، ودليلب راثا (كبير الخبراء الاقتصاديين)، ودورتي فيرنر (كبيرة خبراء الاقتصاد الزراعي)، وإريكا فينثال (الأستاذة بجامعة ديوك)، وإروين دي نيس (كبير الإخصائين في إدارة الموارد المائية)، وإيثيل سينهاوزر (المديرة العامة)، وهارون أوندر (خبير اقتصادي أول)، وهويدا نوبخت (مديرة بقطاع الممارسات)، وكاتنا كوماري ريغو (كبيرة الإخصائين في شؤون البيئة)، ونانسي لوزانو غارسيا (خبيرة اقتصادية أولى)، وناثان إنغل (أخصائي أول في مجال تغير المناخ)، ونيكولاس سالازار غودوي (أخصائي التنمية الاجتماعية)، وأوليفيه لافينال (مسؤول أول للعمليات)، وبيتر واليون (كبير الإخصائين بقطاع الممارسات العالمية للمياه من أجل الزراعة)، وسوميك لال (كبير خبراء اقتصاديين في مجال التنمية الحضرية)، وإستافروس (آي) إستافروس (أخصائي أول التنمية الاجتماعية)، وفيغيان وي تشين كليمون (أخصائية في مجال تغير المناخ).

واستفاد فريق العمل المسؤول عن إعداد هذا التقرير أيضاً من التعليقات والأفكار والبيانات التي قدّمها أكاديميون وممارسون في ذات المجال. ويتوجه فريق العمل بالشكر إلى كل من: جاني سويرز (جامعة نيو هامبشاير)، ومايكل تلحمي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، وندا الظواهري (جامعة ولاية كليفلاند)، وتوبياس إيد (جامعة ملبورن)، واستفان دورنغ (جامعة أوبسالا).

وقدّمت إستيل فيلمين وفرانيسيس غانيون من مؤسسة فويلا لتصميم المعلومات مشورة بارعة في مجال تصميم المعلومات وقاما بتصميم إنفوغرافيك التقرير.

وقدّمت فرق العمل المعنية بالمياه والتواصل والمعرفة والنشر في البنك الدولي، ولاسيما إيرين باريت، ومريم غراي، وباسكال سورا توجيهات قيمة لوضع التقرير في صيغته النهائية. وقدّم جون داوصون دعماً رائعاً في عملية التحرير. واسترشدت عملية التصميم الإضافي للتقرير وتحريره ونشره بتوجيهات ديورا أيل باركر، وآمي لين غروسمان وباتريشا كاتاياما وجويل مكفادن من برنامج النشر في البنك. وأخيراً، قدّمت جورجينا بادو دعماً إدارياً مفيداً يُعرب فريق العمل عن الشكر العميق عليه.

وأمكن تنفيذ هذا العمل بفضل المساهمة المالية المقدمة من الشراكة العالمية للأمن المائي والصرف الصحي (انظر: <https://www.worldbank.org/en/programs/global-water-security-sanitation-partnership>) التابعة لقطاع الممارسات العالمية للمياه في مجموعة البنك الدولي.

ملخص وافٍ

حينما وصل "عابد" إلى الأردن أول مرة هاله ما شهد من نقص في المياه؛ فقد جاء فاراً من سوريا في عام 2013 خوفاً على حياة أطفاله بعد تعرض منزلهم للتدمير. ومنذ وصوله إلى الأردن، دأب على ترشيد استخدام المياه وتقليل استهلاكه منها. وقال "إن نقص المياه خطر دائم، ومع جائحة كورونا، كان يتعين على شراء كميات إضافية من المياه من الشاحنات الصهرجية بتكلفة عالية من أجل أسرتي". و"عابد" واحدٌ من ملايين الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين نزحوا من ديارهم ويعانون من انعدام الأمن المائي.

ونظراً لأن هذه المنطقة تشهد بعضاً من أكبر مستويات النزوح القسري في العالم، ومع اشتداد شح المياه في ظل تغيّر المناخ، فإن بلدانها تواجه وبشكل متزايد قضايا السياسات المتعلقة بمحور المياه والصراع والنزوح القسري. وتذهب التقديرات إلى أن نحو 7.6 ملايين لاجئ، نحو 2.7 مليون منهم تستضيفهم المنطقة، و12.4 مليون نازح داخلياً يفرون من صراعات مسلحة طال أمدها في المنطقة (نزاعات مسلحة دولية وغير دولية على السواء) (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2020؛ ومركز رصد النزوح الداخلي، والمجلس النرويجي للاجئين 2020). والمنطقة هي أيضاً الأكثر شحاً في المياه على مستوى العالم، إذ يعيش ما يربو على 60% من سكانها في مناطق تعاني من إجهاد مائي شديد (البنك الدولي 2017). وتعاني المنطقة أيضاً بعضاً من أعلى مستويات التقلبات الهيدرولوجية من سنة إلى أخرى في العالم، وهذا يعني أنها معرضة لكل من نوبات الجفاف الممتد والفيضانات المدمرة. ومع أن بلدان المنطقة قد نجحت في تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الحصول على خدمات المياه خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن هذه الإنجازات تعترض طريقها الآن تحديات استنزاف المياه الجوفية، والتوسع الحضري، وقضايا الحوكمة، والصراع.

يبحث تقرير "بين المد والجزر: المجلد 2- المياه في ظل الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الصلات والروابط بين المخاطر المائية (النواتج الضارة المتصلة بالمياه من نوبات الجفاف والفيضانات إلى نقص خدمات الصرف الصحي)، والصراع، والنزوح القسري. ويهدف التقرير إلى تعزيز فهم سبل معالجة مواطن الضعف والمخاطر التي يعاني منها النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم، وإلى تحديد السياسات واستجابات الاستثمار المتصلة بالمياه. وبناء على الإطار الوارد في الشكل 1، والاستنتاجات التي تضمّنها المجلد 1 من تقرير "بين المد والجزر" (الإطار 1)، يتناول المجلد 2 من التقرير ذاته

الشكل البياني 1 - ملخص وافٍ إطار لبحث التفاعل بين المياه والصراع والنزوح القسري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لماذا	من هم	أين وما هي
• لماذا وفي أي السياقات تسهم المياه في الصراع والنزوح القسري؟	• من هم النازحون قسراً وما هي المجتمعات المضيفة لهم؟	• أين يعيش النازحون قسراً؟ • ما هي المخاطر المائية التي يواجهونها؟

المصدر: البنك الدولي

ثلاثة أسئلة رئيسية: (أ) لماذا، وفي أي السياقات تسهم المياه في الصراع والنزوح القسري؟ و(ب) من هم السكان النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم؟ و(ج) أين يعيش النازحون قسراً؟ وما هي المخاطر المائية التي يواجهونها؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، يستخدم التقرير تحليلاً إحصائياً لقواعد بيانات الأحداث التاريخية، ودراسات حالات مستندة إلى مقابلات شبه مُنظمة، واستعراض الدراسات القائمة في هذا الشأن.

لماذا، وفي أي السياقات تسهم المياه في الصراع والنزوح القسري؟

تذهب بعض البحوث إلى أن ثمة صلة مباشرة بين المياه والصراع والنزوح القسري، لكن الشواهد تشير إلى ضرورة توخي الحذر في استنتاج علاقات السببية. وينبغي توخي الحذر عند النظر إلى الآراء القائلة بأن النزوح القسري هو أحد المتغيرات المتداخلة التي تربط المخاطر المائية بالصراع، مثلما يقال عن الأزمة السورية. وتطرح الطبيعة التي تحدّد وفقاً للسياق للعلاقة بين المياه والنزوح عدداً قليلاً من الأفكار القيمة ذات الأهمية البالغة: أولاً؛ العلاقة بين المياه والنزوح القسري، لاسيما النزوح واسع النطاق علاقه مُعقّدة. ومع أن المخاطر المائية قد تُؤثّر على خيارات النزوح - كما هو مُبيّن في المجلد 1 - فإن تعقيد العوامل المتفاعلة التي تُؤثّر على الخيارات الفردية والأسرية يعني أنه من غير الممكن تحديد المهاجرين بسبب المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثانياً؛ توجد أمثلة محلية للنزوح القسري بفعل قضايا متصلة بالمياه (لاسيما نقص خدمات المياه الأساسية والجفاف)، لكن هذا النزوح في الغالب داخلي وليس عابراً للحدود الوطنية. ثلثاً؛ يجب أن تُركّز البحوث والتحليلات على الآثار والتداعيات التي قد تُخلفها السياسة المتصلة بالمياه والزراعة في تفاقم آثار المخاطر المائية أو الحد منها على فئات السكان الأكثر احتياجاً، وسبل كسب أرزاقهم، وأنشطتهم المدرة للدخل بدلاً من محاولة تحديد "المهاجرين بسبب المياه".

وعلى الصعيدين الدولي والوطني، كانت المياه على مر التاريخ مرتبطة بالتعاون أكثر من ارتباطها بالصراع. ويستند هذا التقرير إلى مجموعة البيانات المعروفة للوقائع المائية المحلية، انظر: المقال المنشور تحت عنوان "الصراع والتعاون بين الدول فيما يتصل بالمياه" (Water-Related Intrastate Conflict and Cooperation) (برناور وآخرون، 2012)، والوقائع المائية الدولية، قاعدة بيانات منازعات المياه العذبة العابرة للحدود، جامعة ولاية أوريغون (وولف 1998؛ ودي ستيفانو وآخرون 2010) لبناء صورة تاريخية لكل من التعاون والصراع فيما يتصل بالمياه في المنطقة. وكشف تحليل الوقائع التاريخية أن التعاون — الذي تراوح من الاتفاقيات الشفوية بشأن تقاسم الموارد المائية إلى إنشاء مرافق البنية التحتية — كان بمثابة النتيجة الأكثر تكراراً التي أسفرت عنها القضايا المتصلة بالمياه في المنطقة. ويصدق هذا على الوقائع المتصلة بقضايا المياه المحلية، وكذلك الوقائع الدولية التي تُعرّف بأنها الأحداث المتصلة بالأنهار وخزانات المياه الجوفية العابرة للحدود. ومن المثير للاهتمام أن هذا الاستنتاج يتأكد حينما تؤخذ في الحسبان قيود مهمة أخرى متصلة بالمياه مثل صعوبة الوصول إلى المياه الجوفية. وفي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبين أن المناطق التي تعاني من شح المياه تشهد حالات أكثر للتعاون فيما يتصل بالمياه، بما في ذلك في المناطق التي يصعب فيها

الوصول إلى مكامن المياه الجوفية (دورينغ 2020). وتؤكد هذا الشواهد المستخلصة من أجزاء أخرى من العالم والتي تشير إلى أن شح الموارد المائية يزيد من تفضيل مستخدمي المياه للتعاون (ناي يانغ وتو 2020، وحسيب 2020). ومن الواضح أن هذا لا يستبعد إمكانية وقوع منازعات متصلة بالمياه في المستقبل، لكنه يشير إلى ضرورة أن تُركّز البحوث والسياسات بدرجة أكبر على الدور المحتمل للمياه في بناء التعاون.

وعلى الرغم من أن النزوح القسري والصراع يعدان من الآثار غير المباشرة للمخاطر المائية التي يكتنفها الغموض وعدم اليقين، فإن العكس هو نتيجة واقعية وتبعث على القلق حيث أصبحت المياه باطراد ضحية وسلاحاً من أسلحة الصراع (سويرز وفينثال والظواهري 2017؛ وجليك 2019). بل إن البنية التحتية للموارد المائية وخدماتها كانت أهدافاً في الصراعات الدائرة في المنطقة. ففي سوريا، تضررت 457 منشأة من منشآت إمدادات المياه والصرف الصحي، ويتضمن ذلك تضرر أو تدمير ثلثي محطات معالجة المياه في البلاد ونصف محطات الضخ فيها (البنك الدولي 2017ب). علاوةً على ذلك، تضع الآثار طويلة الأجل للأضرار في البنية التحتية للمياه في قطاع غزة والعراق وليبيا واليمن أيضاً أعباءً ثقيلة على كاهل تلك الاقتصادات، وتعوق بشدة إمكانيات إعادة الإعمار. ولعل استهداف البنية التحتية للمياه هو الاتجاه الأشد إثارة للقلق الذي رصده هذا التقرير، فمنذ عام 2011 وقعت 180 حادثة لاستهداف البنية التحتية للمياه في صراعات المنطقة في ليبيا وسوريا واليمن وحدها (سويرز وفينثال والظواهري 2017). ويزيد تغير المناخ وارتفاع الطلب على المياه من الضغوط على الاقتصادات وسبل كسب الرزق التي تعتمد على الموارد المائية المستنزفة والمتدهورة بالفعل. وتشير هذه الملاحظة إلى أن ديناميات المياه والنزوح القسري والصراع في المستقبل قد تبدو مختلفة اختلافاً كبيراً عن الأنماط التاريخية التي وصفها هذا التقرير. ومع ازدياد الشواهد على الآثار غير المتكافئة لتغير المناخ على البلدان وفئات السكان الذين يعانون من الصراع، تشد الحاجة إلى الاستمرار في متابعة الديناميات المذكورة في هذا التقرير في ضوء الأحوال دائمة التغير. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، زادت عقود من الصراع مواطن ضعف السكان في مواجهة تغير المناخ. وفي الأماكن التي تفتقر إلى نظم حوكمة قوية ومؤسسات شاملة، قد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مواطن الضعف والتوترات على الموارد المائية في حلقة مفرغة من انعدام الأمن المائي والهشاشة (سادوف، وبورغوميو، ودي وال 2017).

الفئات الأقل حماية هي الأكثر تضرراً: من هم السكان النازحون قسراً؟ وأين يعيشون؟ وما هي المخاطر المائية التي يواجهونها؟

المياه هي أحد العوامل الرئيسية التي تُحدّد مواطن ضعف الأشخاص الذين هم نازحون قسراً. ويظل الحصول على خدمات مأمونة وميسورة التكلفة لمياه الشرب إحدى الأولويات الإنسانية الرئيسية في الأمدين القصير والمتوسط في مختلف أنحاء المنطقة. والسكان النازحون قسراً في البلدان والأقاليم التي شهدت نزاعات مسلحة طويلة الأمد (غزة والعراق وليبيا وسوريا واليمن) ينظرون جميعاً إلى مياه الشرب باعتبارها إحدى الأولويات الرئيسية إلى جانب الغذاء والمأوى. وحتى عندما تتم تلبية هذه الاحتياجات الفورية،

فإن الشواهد المستخلصة تشير إلى أن السكان النازحين قد يتعرضون لتحديات إضافية متصلة بسلامة المياه والقدرة على تحمل تكلفتها. ولا يزال الحصول على خدمات كافية للصحة تحدياً جسيماً يواجهه النازحون قسراً سواء في أماكن نشأتهم أو في بلدان المقصد، باستثناء بعض اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والفئات السكانية ممن يعيشون في مخيمات. وتواجه الفئات المهمشة داخل مجتمعات النازحين قسراً تحديات إضافية في الحصول على خدمات إمدادات المياه. فالمخيمات والمجتمعات المضيفة غالباً ما تفتقر إلى تدابير لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة. علاوةً على ذلك، في أوضاع النزوح القسري تكون النساء والفتيات أشد عرضةً للشدائد والمحن، حيث تتعدد المخاطر المائية التي يواجهنها، ومنها ارتفاع معدلات العنف القائم على نوع الجنس، والتي تتفاقم من جراء ضعف إمكانية الحصول على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، وأيضاً ما تسببه الصدمات المائية من آثار سلبية على سبل كسب الرزق والرفاهة، ومنها تأثيرها على مستويات الإنتاج الغذائي، على سبيل المثال.

ولقد خلقت جائحة كورونا تحديات إضافية تُؤثّر على القدرة على تحمل تكلفة خدمات المياه وتوافرها. وتتطلب جائحة كورونا توافر مزيد من المياه في المخيمات والتجمعات العشوائية والمجتمعات المضيفة لتسهيل ممارسات غسل الأيدي والنظافة الصحية. وفي المناطق التي تشهد شح الموارد المائية وتتدنّى فيها مستويات تغطية الخدمات ويعيش معظم النازحين قسراً كما هو الحال في التجمعات العشوائية أو مخيمات اللاجئين النائية، تؤدي هذه الاحتياجات الإضافية للمياه إلى زيادة الإنفاق لشراء المياه من بائعيها. ومن شأن تلك التحديات واقترانها بزيادة المصاعب الاقتصادية أن تسلط الضوء على قضايا القدرة على تحمل تكاليف المياه. في الأردن، أفاد اللاجئون السوريون بتضاعف نفقاتهم المتصلة بالمياه، حيث يتعين عليهم شراء المزيد من المياه من الشاحنات الصهرجية وشراء الصابون ومطهرات الأيدي. علاوةً على ذلك، فإن مرافق المياه والصرف الصحي في المخيمات والتجمعات العشوائية غالباً ما تكون مشتركة، وهو ما يزيد من خطر الإصابة بالعدوى.

ويواجه النازحون قسراً من السكان مخاطر إضافية تتعلق بالموارد المائية بسبب شح المياه والفيضانات. ففي اليمن، أشار النازحون داخلياً والعائدون إلى شح المياه على أنها أحد العوامل الرئيسية لتدهور سبل كسب أرزاقهم وتقليل قدرتهم على المشاركة في أنشطة مدرة للدخل. وتشكل زيادة الكميات المتاحة من المياه للزراعة أحد المتطلبات لتحسين سبل كسب الرزق التي أشار إليها مراراً النازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة لهم. وفي غياب تقييم على مستوى المنطقة لمخاطر الفيضانات التي يواجهها النازحون قسراً، تشير الشواهد في البلدان المعنية إلى أن الفيضانات عنصر رئيسي في تحديد مواطن الضعف؛ إذ إن مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً في سوريا واليمن معرضة بشدة لخطر الفيضانات، مع اضطراب عشرات الآلاف من النازحين قسراً إلى الانتقال إلى أماكن أخرى بسبب الفيضانات في 2020 وحدها.

ويشكل النزوح القسري عبئاً لم يسبق التخطيط له على إمدادات المياه والخدمات المتصلة بها في المجتمعات المضيفة. وتذهب التقديرات إلى أن 80% إلى 90% من النازحين قسراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون خارج المخيمات في البلدان والمدن (البنك الدولي 2017ج). وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها بالفعل بعض المدن في تقديم الخدمات الأساسية، ومنها خدمات إمدادات مياه الشرب وتجميع مياه الصرف ومعالجتها. وغالباً ما يضع الوصول المفاجئ لأعداد كبيرة من النازحين قسراً ضغوطاً شديدة على الخدمات العامة، كما يخلف أثراً بيئياً على موارد الأرض والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية. ويؤدي وجود النازحين قسراً في المجتمعات المضيفة أيضاً إلى تسارع وتيرة استنزاف

الموارد المائية وتدهور مستوى جودة المياه. وتشير هذه الآثار إلى ضرورة أن تقوم المجتمعات المضيفة للنازحين قسراً بزيادة استثماراتها وتوسيع خطتها لزيادة تغطية الخدمات بإمدادات المياه والصرف الصحي وحماية الموارد المائية.

المياه: فرصة لبناء الصمود ومجابهة التحديات

مع طول أمد أزمة النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتزايد شح الموارد المائية، تشتد الحاجة إلى التحول من تدابير الدعم الإنساني إلى المسارات طويلة الأجل لتحقيق الأمن المائي. وثمة حاجة عاجلة إلى وضع وتنفيذ حلول مستدامة طويلة الأجل لتعزيز الأمن المائي وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. وي طرح هذا التقرير إطاراً متكاملًا للجهات الفاعلة في مجال التنمية للاستجابة في مواجهة المخاطر المائية في أوضاع النزوح القسري طويلة الأمد (الشكل البياني 2 - ملخص وافٍ). وينبغي أن تُفهم مكونات الشكل البياني 2 - ملخص وافٍ على أنها لبنات لتعزيز الأمن المائي للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم في المنطقة. وفي مراحل التنمية، تُشكّل التدخلات التي تقوم على الأشخاص وتلك التي تقوم على المناطق اللبنة الأولى في السعي نحو تحقيق الأمن المائي. ومن المرجح أن تخفف السياسات الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية ومكونات إدارة الموارد المائية إذا لم تتوفر أسس نسج اجتماعي جديد والثقة في المؤسسات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تدخلات تقوم على الأشخاص وأخرى تقوم على المناطق. ويمكن أن تساعد هذه النهج التي تقوم على الأشخاص وتلك التي تقوم على المناطق في معالجة المظالم والحواجز التي تعوق الاحتواء الاجتماعي،

الشكل البياني 2 - ملخص وافٍ نهج للجهات الفاعلة في التنمية لتحقيق الأمن المائي للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم



ولاسيما الفجوات بين الجنسين فيما يتصل بالحصول على الموارد المائية وخدماتها في أوضاع الأزمات طويلة الأمد.

وفي قطاع المياه، تركز التدخلات التي تقوم على الأشخاص وتلك التي تقوم على المناطق على ضمان الوصول إلى خدمات المياه وحماية فرص كسب الرزق التي تدعمها المياه. أما بالنسبة لبرامج الأشغال العامة، التي تهدف إلى عكس اتجاه تدهور مستجمعات المياه وغيرها من الأساليب كثيفة العمالة المستخدمة لرصد موارد المياه المتدهورة وتنظيفها واستعادتها، فتعمل هذه البرامج على تعزيز قدرة المياه على دعم سبل كسب الرزق. ويمكن للتدخلات القائمة على الأشخاص أن تدعم أيضاً الأنشطة الرامية إلى تمكين وبناء مهارات المسؤولين عن إدارة موارد المياه والإمدادات داخل المجتمعات النازحة قسراً والمجتمعات المضيفة لهم.

ويجب أن تنسق هذه التدخلات مع الاستثمارات في المؤسسات ومرافق البنية التحتية على المستوى الوطني. وتهدف هذه التدخلات إلى استعادة لبنات البناء على المستوى الوطني التي تعد أساسية لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية وتقديم الخدمات. ويمكن أن تركز التدخلات المؤسسية على إدارة موارد المياه الجوفية وتنظيمها، وكذلك الاهتمام بقضايا الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه. ويعد توسيع البنية التحتية للمياه وإعادة تأهيلها من التدخلات الحيوية لاستعادة لبنات البناء الوطنية من أجل تحقيق الأمن المائي. وسيتعين أن تتضمن هذه التدخلات تخطيط الاستهداف المحتمل على سبيل المثال من خلال أنظمة التشغيل الاحتياطي (تكرار عناصر البنية التحتية، وتصميم أنظمة ذات مصادر إمدادات متنوعة)، وخطط طوارئ تخزين المواد المستهلكة من أجل محطات معالجة المياه، وتعيين موظفين بدلاء) وإعطاء الأولوية لحلول معالجة مياه الصرف التي يسهل تشغيلها بحيث تحتاج إلى الحد الأدنى من الاعتماد على شبكة الكهرباء العامة أو لا تحتاج إليها على الإطلاق (مثل برك ترسيب الفضلات والأراضي الرطبة الاصطناعية). وأحد الأمثلة على حدوث تطور إيجابي في منطقة كردستان العراق حيث زادت تغطية خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي زيادة طفيفة في أعقاب تدفق اللاجئين من سوريا والنازحين داخلياً من أجزاء أخرى من العراق. وتشير هذه التطورات إلى أن حكومة الإقليم وشركاءها في التنمية اتخذوا إجراءات للتكيف مع الأوضاع الجديدة على وجه السرعة لتحسين إمدادات المياه، وسط مؤشرات على تحسن مستويات التغطية منذ بداية الأزمة السورية.

أخيراً، يُكْمَل نهجٌ يقوم على الاقتصاد السياسي من منظور إقليمي النهج التي تقوم على المستوى الوطني وتلك التي تقوم على الأشخاص والمناطق. على سبيل المثال، فقد أدى الصراع السوري إلى عدد من الآثار الإقليمية لا من حيث الأعداد المفجعة للنازحين قسراً فحسب، وإنما أيضاً من حيث انحسار التجارة العابرة للحدود (البنك الدولي 2020). وهذه أمثلة "للمساوئ العامة" التي تتطلب جهوداً منسقة إقليمية (ودولية) إذا أُريد التغلب عليها. وتتيح موارد المياه العابرة للحدود مثلاً آخر للتدفقات العابرة للحدود والقضايا الإقليمية التي يمكن أن تتحول منافعها العامة إلى مساوئ عامة إذا لم تبذل الجهات الإقليمية الفاعلة جهوداً منسقة للتغلب عليها. ولذلك، ينبغي أن تراعي تدخلات قطاع المياه لمواجهة النزوح القسري الذي طال أمده القضايا الإقليمية، والإمكانيات التي تنطوي عليها الاستجابات المنسقة عبر الحدود من خلال التعاون بشأن الموارد المائية العابرة الحدود.

الشكل البياني 3 - ملخص وافٍ نقاط اتخاذ القرارات في استجابة التصدي للمخاطر المائية التي يواجهها النازحون قسراً



المصدر: البنك الدولي

وعند العمل من أجل تطبيق النهج المتكامل المُبيّن في الشكل البياني 2 - ملخص وافٍ، سيواجه واضعو السياسات على الأرجح مفاضلات بين التدابير قصيرة الأجل غير المُنسّقة لتلبية الاحتياجات المائية الفورية، والتدابير طويلة الأجل اللازمة لمعالجة قضايا قطاع المياه الهيكلية. وترتبط هذه المفاضلات بإطار زمني، بمعنى أنها قد تخلق تكريساً للاعتماد على المسار القائم وعدم تغييره، وتؤثر من ثَمَّ على قدرة البلدان على تحقيق الأمن المائي في الأمد الطويل. وبناء عليه، في مختلف مراحل النزوح القسري الذي طال أمده يجب على واضعي السياسات إدراك أن جهودهم قد تقوض أو تدعم أهداف الأمن المائي طويلة الأجل كما هو موضّح في الشكل 3 - ملخص وافٍ، ويظهر هذا الشكل ثلاث نقاط لاتخاذ القرارات عندها تُحدّد مفاضلات مُعيّنة أي المسارات ينبغي اتخاذها: (1) الوقاية والتنسيق والتخطيط قبل نشوب الأزمة؛ و(2) الاستجابة لموجة النزوح القسري التي طال أمدها؛ و(3) تهيئة الظروف من أجل التعافي والعودة. وقد ينتهي المطاف بالبلدان في أوضاع مختلفة اختلافاً كبيراً من حيث الأمن المائي تبعاً للخيارات التي يتخذها قادتها في كل نقطة من هذه النقاط. وما لم يتم إدراك هذه المفاضلات وإدارتها، فمن المحتمل أن تؤدي المخاطر المائية إلى تداعي المكاسب التي تحققت نحو التعافي والسلام المستدام، في حلقة مفرغة من انعدام الأمن المائي والهشاشة.

في الختام، يشير هذا التقرير إلى أن سياسة التنمية وتحليلها ينبغي أن يركزا على تصميم التدخلات الصحيحة لمعالجة مخاطر المياه التي يواجهها النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم حالياً ومستقبلاً، وذلك بدلاً من محاولة فك الروابط السببية المعقدة بين المياه والنزوح القسري والصراع. وبالنظر إلى المستقبل، فإن المياه لديها القدرة الكامنة على تمكين جهود إعادة الإعمار والتعاون في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. وللإفادة من هذه القدرة الكامنة، تحتاج التدخلات المائية إلى تعزيز ما يلي: (1) التنسيق الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة (الأمنية والإنسانية والتنمية) و(2) الثقة في المؤسسات ونسيج اجتماعي متجدد، والذي يمكن تحقيقه من خلال تدخلات قطاع المياه التي تقوم على الأشخاص وتلك التي تقوم على المناطق.

المياه في ظل الصراع

بالنظر إلى **المستويات غير المسبوقة** من النزوح القسري والصراع في **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، يجب أن تعالج سياسة المياه مواطن الضعف التي يواجهها النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم. إذ يمكن أن يؤدي نقص المياه إلى تفاقم مخاطر اندلاع الصراع وموجات النزوح القسري، لكن المياه يمكن أيضاً أن تتيح **فرصاً للتعاون**.

المياه يمكن أن تكون مصدراً للصراع... أو التعاون

أدت المياه في أحوال كثيرة على مر التاريخ إلى التعاون أكثر من الصراع. غير أن **العلاقة بين المياه والصراع والتعاون** قد تتغير في المستقبل.

المياه ضحية للصراع

استهداف مرافق البنية التحتية: **180** حادثة استهداف متعمد لمرافق البنية التحتية للمياه في **ليبيا وسوريا واليمن** منذ عام 2011.

المياه سلاح للصراع

الجماعات المسلحة تسيطر على مرافق البنية التحتية للمياه لتهديد خصومها ولتولي تقديم خدمات المياه الأساسية بهدف نزع الشرعية عن الدولة وتعقيد الجهود الرامية إلى بناء السلام.

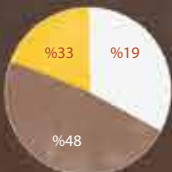
مستوى غير مسبوق من الصراع وشح المياه والنزوح القسري

تذهب التقديرات إلى أن هناك نحو **7.6 ملايين** لاجئ، نحو **2.7 مليون** منهم تستضيفهم المنطقة، و**12.4 مليون** نازح داخلياً يفرون من صراعات مسلحة طال أمدها في المنطقة.

اللاجئون يشكلون ربع سكان لبنان.

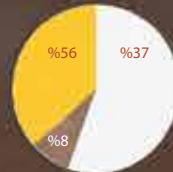
أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يأتي من مناطق تعاني من **ضغوط عالية أو شديدة** على الموارد المائية مقابل 22% في بقية العالم.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين 1317 واقعة متصلة بالمياه تم تسجيلها في المنطقة، اتسم معظمها بالطابع التعاوني أو المحايد.



تعاوني
تصاريحي
محايد

دولياً من بين 975 واقعة متصلة بالمياه تم تسجيلها في المنطقة، اتسم معظمها بالطابع التعاوني.



الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



بقية العالم



سكان يعيشون في مناطق تعاني من ضغوط عالية على الموارد المائية:

رحلة الحصول على المياه معاناة يومية يعيشها النازحون قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم

في المجتمعات المحلية المضيفة

64% من السوريين في الأردن معرضون بشدة للمخاطر المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. في 50% من البلديات الريفية، يجد النازحون قسراً أن تكلفة الحصول على المياه لا يمكن تحملها.

الطلب على إمدادات المياه منذ وصول اللاجئين السوريين في عام 2012:

- +40% المحافظات الشمالية للأردن
- +30% شمال العراق
- +20% لبنان

2020

2012

في المناطق المتضررة من الصراعات

في اليمن، لا تتوافر لاثني من بين كل ثلاثة نازحين قسراً مراحض آمنة وصالحة للاستخدام.

من 25% من النازحين داخل سوريا، يتشارك شخص واحد في مرافق الصرف الصحي مع 6 أشخاص على الأقل.

في اليمن، لا تتوافر إمدادات مياه الشرب المأمونة لما يبلغ 18 مليون شخص.

واحد من كل أربعة مهاجرين دوليين في ليبيا لا يتوافر له ما يكفي من المياه للشرب.

في المخيمات والمناطق العشوائية

يحصل ما لا يقل عن ربع جميع أسر اللاجئين السوريين في المناطق العشوائية في لبنان على مياه شرب شديدة التلوث.

في الأردن، تفيد الأسر التي يعاني أحد أفرادها من الإعاقة بانخفاض معدلات الحصول على خدمات الصرف الصحي.

في كل عام، تلحق السيول والفيضانات المفاجئة أضراراً واسعة بالمخيمات والمناطق العشوائية.

يساورني القلق الشديد من أن الأردن سيشهد نقصاً في المياه، فمنذ وصولي إلى محافظة المفرق، تقطع إمدادات المياه باستمرار. راما، لاجئة سورية في الأردن

لقد تسببت جائحة كورونا في نقص المياه هنا، والآن يتعين علينا شراء مياه أكثر تكلفة من شاحنات نقل المياه. سمر، لاجئة سورية في الأردن

إمدادات المياه من صنابير المخيم مالحة بدرجة لا يمكن شربها، لاسيما في فصل الصيف. محمد، لاجئ فلسطيني في لبنان

المرفق أ-ملخص وافٍ: الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المعنون "بين المد والجزر: المجلد 1"

يتناول التقرير المعنون "بين المد والجزر: المجلد 1، المياه والهجرة والتنمية" (زافيري وآخرون 2021) بالبحث تأثير الصدمات المائية (التي تُعرف بأنها تغير في التساقطات المطرية قدره انحراف معياري واحد على الأقل دون أو فوق المتوسطات طويلة الأمد) على الهجرة الداخلية، ويخلص إلى أن صدمات جفاف المياه التراكمية تلعب دوراً مهماً في التأثير على الهجرة، إذ يؤدي شح إمدادات المياه إلى خمسة أمثال ما تؤدي إليه زيادة إمدادات المياه من مستويات الهجرة. وتختلف استجابات الهجرة الداخلية للتحديات المائية اختلافاً منهجياً بين البيئات منخفضة ومتوسطة الدخل. فحيثما يوجد فقر مدقع، والهجرة باهظة التكلفة، يؤدي شح المياه على الأرجح إلى بقاء الناس في أماكنهم أكثر مما يدفعهم إلى الهجرة منها. وتؤثر الصدمات المائية على عدد من ينزحون، وكذلك أيضاً على المهارات التي يجلبونها معهم. فعلى سبيل المثال، العمال الذين يتكون مناطق معينة بسبب شح المياه يكونون في العادة من ذوي المهارات المحدودة. وتُعد المدن الوجهة التي يقصدها معظم النازحين داخلياً، ولكن حتى في المدن قد يلاحظهم خطر شح المياه. وتبعاً لحجم الصدمة المائية، فإن معدل النمو في المدن قد يتراجع بما يصل إلى 12% أثناء فترة شح المياه، وهي نسبة تكفي لضياع ما تحقق من مكاسب إنمائية حيوية.

المراجع

- Bernauer, T., T. Böhmelt, H. Buhaug, N. P. Gleditsch, T. Tribaldos, E. B. Weibust, and G. Wischnath. 2012. "Water-Related Intrastate Conflict and Cooperation (WARICC): A New Event Dataset." *International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations* 38 (4): 529–45.
- De Stefano, L., P. Edwards, L. De Silva, and A. T. Wolf. 2010. "Tracking Cooperation and Conflict in International Basins: Historic and Recent Trends." *Water Policy* 12 (6): 871-884.
- Döring, S. 2020. "From Bullets to Boreholes: A Disaggregated Analysis of Domestic Water Cooperation in Drought-Prone Regions." *Global Environmental Change* 65: 102147.
- Gleick, P. H. 2019. "Water as a Weapon and Casualty of Armed Conflict: A Review of Recent Water-Related Violence in Iraq, Syria, and Yemen." *Wiley Interdisciplinary Reviews: Water* 6 (4): e1351.
- Haseeb, M. 2020. *Resources Scarcity and Cooperation: Job Market Paper*. https://warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/mhaseeb/jmp_haseeb.pdf.
- IDMC and NRC (Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council). 2020. *Global Report on Internal Displacement*. Geneva: IDMC. <https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2019-IDMC-GRID.pdf>.
- Nie, Z., X. Yang, and Q. Tu. 2020. "Resource Scarcity and Cooperation: Evidence from a Gravity Irrigation System in China." *World Development* 135: 105035.
- Sadoff, C. W., E. Borgomeo, and D. De Waal. 2017. *Turbulent Waters: Pursuing Water Security in Fragile Contexts*. Washington, DC: World Bank.

- Sowers, J. L., E. Weinthal, and N. Zawahri. 2017. "Targeting Environmental Infrastructures, International Law, and Civilians in the New Middle Eastern Wars." *Security Dialogue* 48 (5): 410–30.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2020. *Global Trends: Forced Displacement in 2019*. Geneva: UNHCR. <https://www.unhcr.org/5ee200e37.pdf>.
- Wolf, A. 1998. "Conflict and Cooperation along International Waterways." *Water Policy* 1 (2): 251–65.
- World Bank. 2017a. *Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Development Report. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2017b. *The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2017c. *Cities of Refuge in the Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2020. *The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria*. Washington, DC: World Bank.
- Zaveri, Esha, Jason Russ, Amjad Khan, Richard Damania, Edoardo Borgomeo, and Anders Jägerskog. 2021. *Ebb and Flow: Volume 1. Water, Migration, and Development*. Washington, DC: World Bank.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من المشكلات المتعلقة بالموارد المائية وتنقل السكان. وهي أشدّ مناطق العالم شحاً في المياه وتعاني من مستويات غير مسبوقه من النزوح القسري. ويبحث التقرير المعنون "بين المد والجزر: المجلد 2- المياه في ظل الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الصلات والروابط بين المخاطر المائية (النواتج الضارة المتصلة بالمياه من نوبات الجفاف والفيضانات إلى نقص خدمات الصرف الصحي)، والصراع، والنزوح القسري. ويهدف التقرير إلى زيادة توضيح سبل معالجة مواطن الضعف والمخاطر التي يعاني منها النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم، وإلى تحديد السياسات واستجابات الاستثمار المتصلة بالمياه. وخلافاً للاعتقاد السائد، يخلص التقرير إلى أن الأدلة التي تربط المخاطر المائية بوقوع الصراعات وحالات النزوح القسري في المنطقة ليست قطعية. إذ غالباً ما تتعلق المخاطر المائية بالتعاون أكثر مما تتعلق بالصراعات على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. ولكن على الرغم من أن الصراع ليس بالضرورة نتيجة للمخاطر المائية، فإن العكس هو ظاهرة حقيقية ومقلقة: فالصراع يضخم المخاطر المائية. ومنذ عام 2011، وقعت على أقل تقدير 180 حادثة لتعمد استهداف البنية التحتية للمياه في صراعات في قطاع غزة وليبيا وسوريا واليمن.

ويواجه النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم مخاطر مائية لا حصر لها. ويعاني الملايين من النازحين قسراً من العراقيين والليبيين والفلسطينيين والسوريين واليمنيين والمهاجرين الدوليين في المنطقة يوماً للحصول على مياه شرب مأمونة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر الصحية. وتساعد الشاحنات الصهرجية في أحوال كثيرة في سد الفجوة القائمة؛ لكن لا تزال هناك مشكلات كبيرة تتعلق بجودة المياه وموثوقيتها والقدرة على تحمل تكاليفها. وتواجه المجتمعات المضيفة أيضاً انخفاضاً محلياً في إمدادات المياه المتوفرة وجودتها، فضلاً عن أعباء غير مُخطط لها على خدمات المياه في أعقاب وصول النازحين قسراً. ويتطلب واقع النزوح القسري الذي طال أمده تحولا من المساندة الإنسانية إلى نهج إنمائي للأمن المائي، بما في ذلك التخطيط المنظم والمرن لتقديم خدمات المياه والحفاظ على استدامة الموارد المائية للنازحين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

SKU 33467



مجموعة البنك الدولي 